

على الجانب الآخر. وفي رأيه، يجب على السياسيين الإجابة على سؤال لماذا يبدو أن واحداً من كل خمسة ألمان على استعداد للتصويت لحزب متطرف يميني.

تحذيرات وانتقادات

دعا وزير الزراعة الفيدرالي جيم أوزدمير (الخضر) الأحزاب الديمقراطية إلى تهدئة النقاش حول سياسة الهجرة وكيفية التعامل مع حزب البديل. وحذر أوزدمير من أننا سننتهي في ظروف مأساوية إذا استمر الوضع على هذا النحو.

وفي ظل استطلاعات الرأي الحالية، من المشكوك فيه ما إذا كان سيكون هناك ما يكفي لتحالف حزبين ديمقراطيين من الوسط بعد الانتخابات الفيدرالية في ٢٣ فبراير.

وأعربت المستشارة السابقة ورئيسة الاتحاد الديمقراطي المسيحي أنجيلا ميركل عن مخاوفها بشأن تصرفات زعيم الحزب فريدريش ميرتس. واتهم رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي رولف موتزينخ الاتحاد بالحق ضرر جسيم بالديمقراطية. وقال: "ليس شريان الحياة للديمقراطية فقط هو الذي تضرر."

إن التحديات التي تواجهها ألمانيا اليوم تتجاوز مجرد الخلاف حول سياسات الهجرة لتصل إلى جوهر النموذج الديمقراطي الألماني وقدرته على الاستمرار والتطور. فالانقسامات العميقة التي تشهدها الساحة السياسية الألمانية تضع البلاد أمام مفترق طرق تاريخي، حيث يتعين عليها إيجاد توازن دقيق بين الحفاظ على قيمها الديمقراطية الراسخة وقدرتها على التعامل مع التحديات المعاصرة. ويبدو أن المستقبل القريب سيكون حاسماً في تحديد مسار ألمانيا، خاصة مع اقتراب الانتخابات الفيدرالية وما قد تسفر عنه من نتائج. والسؤال المحوري الذي يطرح نفسه بالحاح هو: هل ستمتكن القوى السياسية الديمقراطية من تجاوز خلافاتها وتقديم رؤية موحدة تعيد اللحمة للمجتمع الألماني؟ وهل سيكون بمقدور الحكومة القادمة، أيًا كان تشكيلها، معالجة الانقسامات العميقة التي تشق المجتمع وإعادة بناء الثقة بين مختلف مكوناته؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة ستحدد ليس فقط مستقبل ألمانيا السياسي، بل أيضاً مستقبل النموذج الديمقراطي الأوروبي برمته، خاصة في ظل تنامي التيارات الشعبوية واليمينية المتطرفة في مختلف أنحاء القارة العجوز.



في ظل الجدل حول قضية الهجرة

انقسام حاد في المجتمع الألماني

انقسام سياسي

وهذا يوضح بجلاء مدى انقسام المجتمع حتى في أصغر هياكله. دافع المدير الإداري البرلماني للاتحاد في البوندستاغ، تورستن فراي، عن تصرفات مرشح الاتحاد للمستشارة فريدريش ميرتس في البوندستاغ الأسبوع الماضي. وقال إنهم ناضلوا حتى النهاية لضمان وجود أغلبية في المركز الديمقراطي. ويعتقد أنه من الضروري الانتقال من الحديث الحزبي هناك على أنه متطرف في ماغديبورغ. وهكذا نرى أن الهجمات الإرهابية والاعتداءات على السكان على وجه الخصوص تؤثر على المناخ السياسي وأن الأحزاب البرجوازية في الوسط يجب أن تتفاعل الآن مع المشاكل. أشار تورستن فراي إلى أن المستشار شولتس لم يقدم أي اقتراحات لحل المشاكل في بيان حكومته. وأكد السياسي من الاتحاد الديمقراطي المسيحي أنه لا يكفي وضع "الحدار" ضد حزب البديل و"ببساطة ترك النار تستمر في الاشتعال على الجانب الآخر، حيث يوجد حوالي ٢٠ بالمائة من الناخبين المؤهلين في ألمانيا".

وهذه هي إرادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي والخضر. أما الاتحاد، فريد من ناحية أخرى مكافحة النار

جميع أنحاء البلاد إلى الشوارع في نهاية الأسبوع الفائت ضد التطرف اليميني وللتنصل من حزب البديل من أجل ألمانيا. وجرى أكبر مظاهرة يوم الأحد في برلين. يُنظر حالياً إلى حزب البديل ككل من قبل مكتب حماية الدستور (جهاز المخابرات الداخلية الألماني) كحالة يُشتبه في أنها متطرفة يمينياً. وتصنف سلطات حماية الدستور في ولايات تورينغن وساكسونيا وساكسونيا-أنهالت الحزب هناك على أنه متطرف يميني بشكل مؤكد. العديد من الناس في ألمانيا لا يرون هذا التصنيف موضوعياً، بل يعتبرونه سياسياً. ولكن هناك أشخاص آخرون يعتقدون فعلاً أن هذا الحزب المعارض متطرف يميني للغاية.

كما تظاهر حوالي ١,٠٠٠ من رياضي الرياضات المائية في كولونيا يوم الأحد بما مجموعه ٣٥٠ قارباً. في الطقس المشمس، اصطفوا واحداً تلو الآخر على نهر الراين أمام الأفق مع الكاتدرائية. ورفعوا لافتات تحمل شعارات مثل "لا للعنصرية" و"من أجل الديمقراطية والتنوع". نظم هذا التجمع غير المعتاد "أصدقاء الرياضات المائية نبتون كولونيا".

تظاهر الناس ضد التطرف اليميني في العديد من المدن خلال عطلة نهاية الأسبوع. في برلين وحدها، خرج ما لا يقل عن ١٦٠,٠٠٠ شخص إلى الشوارع. وكان الدفاع وراء ذلك هو مناقشة الهجرة في البوندستاغ التي يبادر إليها حزب الاتحاد (CDU).

انتقادات لمنظمات اليمين

بمناسبة المؤتمر الحزبي للاتحاد الديمقراطي المسيحي، انتقدت أكثر من ١٤٠ منظمة للاجئين والحفاظ على تماسكها المجتمعي في ظل صعود التيارات اليمينية المتطرفة من جهة، ومحاولات الأحزاب التقليدية إيجاد توازن بين الحفاظ على القيم الديمقراطية الأساسية وتلبية مطالب الناخبين من جهة أخرى. ويكشف الجدل المحتدم حول سياسة الهجرة عن تصدعات عميقة في النسيج الاجتماعي الألماني، وعن تحديات حقيقية تواجه النموذج الديمقراطي الألماني الذي طالما كان مثلاً يحتذى به في الاستقرار السياسي والتعددية المجتمعية. تؤدي سياسة الهجرة الخطأ وغير الفعالة حالياً إلى نقاشات حادة في ألمانيا. وقبل الانتخابات الفيدرالية، تتسبب هذه القضية في انقسام حاد في المجتمع.

تشهد ألمانيا في الوقت الراهن واحدة من أكثر الفترات حساسية في تاريخها السياسي المعاصر، حيث تتصاعد حدة الاستقطاب المجتمعي والسياسي بشكل غير مسبوق حول قضية الهجرة. وتأتي هذه التوترات في توقيت بالغ الحساسية مع اقتراب موعد الانتخابات الفيدرالية، مما يجعل المشهد السياسي الألماني أكثر تعقيداً. وتبرز في هذا السياق تحديات جوهرية تتعلق بمستقبل الديمقراطية الألمانية وقدرتها على الحفاظ على تماسكها المجتمعي في ظل صعود التيارات اليمينية المتطرفة من جهة، ومحاولات الأحزاب التقليدية إيجاد توازن بين الحفاظ على القيم الديمقراطية الأساسية وتلبية مطالب الناخبين من جهة أخرى. ويكشف الجدل المحتدم حول سياسة الهجرة عن تصدعات عميقة في النسيج الاجتماعي الألماني، وعن تحديات حقيقية تواجه النموذج الديمقراطي الألماني الذي طالما كان مثلاً يحتذى به في الاستقرار السياسي والتعددية المجتمعية. تؤدي سياسة الهجرة الخطأ وغير الفعالة حالياً إلى نقاشات حادة في ألمانيا. وقبل الانتخابات الفيدرالية، تتسبب هذه القضية في انقسام حاد في المجتمع.

أخبار قصيرة

قلق في تركيا من مخاطر زلزال جديد

خلال الأيام القليلة الماضية، شهدت اليونان، ظروفاً صعبة وعصيبة، حيث أصيب بعض مواطنيها بالذعر والقلق، واضطروا إلى مغادرة منازلهم خوفاً من الزلازل. كما أن موقع الهزات الجديدة التي حدثت في أعماق بحر إيجه قد أثار قلق تركيا أيضاً. وفي الوقت الذي لم تتعافى فيه تركيا بعد من الأضرار الجسيمة التي خلفها زلزال قهرمان مرعش، وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، فإن حدوث زلزال جديد قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

بعض العلماء الأتراك يعتقدون أنه يجب توقع أحداث صعبة لسببين: أولاً، أن مئات الآلاف من المباني في المحافظات القريبة من البحر الأسود وبحر إيجه وبحر مرمرة متهاكلة. وثانياً، أن الحكومة التركية لم تتخذ تدابير كافية لإدارة الأزمات.



تصدع كبير في منظومة الدفاع الأوكرانية

كشفت صحيفة أمريكية أن سيطرة القوات الروسية على مدينة دزيرجينسك في جمهورية دونيتسك الشعبية تشير إلى تصدع كبير في منظومة الدفاع الأوكرانية. وأكد المقال المنشور في الصحيفة الأمريكية أن "الجيش الروسي نفذ حملة عسكرية متواصلة على مدار عام كامل على الجبهة الشرقية، مما أضعف بشكل تدريجي قدرات القوات المسلحة الأوكرانية المنهكة".

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، يوم أمس الأول، عن نجاح قواتها في تحرير مدينة دزيرجينسك في جمهورية دونيتسك الشعبية. وأوضحت الوزارة في بيانها: "نجحت وحدات من قوات مجموعة 'المركز' الروسية في تحرير مدينة دزيرجينسك في جمهورية دونيتسك الشعبية بشكل كامل".



أفغانستان: سفارتنا

في أنقرة تواصل عملها بشكل طبيعي

أعلن "ذاكر جلال"، مستشار الوزير ورئيس الإدارة الثالثة في وزارة خارجية حكومة طالبان، عبر منصة "إكس" أن سفارة أفغانستان في أنقرة تواصل عملها بشكل طبيعي وهي في خدمة المواطنين وجميع المراجعين. وأضاف أن دبلوماسي الإمارة الإسلامية يقدمون الخدمات القنصلية بشفاقة ومسؤولية. يأتي هذا في وقت كانت فيه سفارة أفغانستان في تركيا قد أعلنت في بيان سابق أنه تم تسليم البعثة الدبلوماسية إلى وزارة الخارجية التركية. غير أن طالبان ردت على هذا البيان بالتأكيد على استمرار عمل السفارة بدبلوماسيتها. ومن شأن هذه التطورات الأخيرة أن تثير مخاوف لدى الأفغان المقيمين في تركيا، وأن تؤثر على العلاقات الدبلوماسية لأفغانستان مع الدول الأخرى.

تنديد دولي بعقوبات ترامب على المحكمة الجنائية



هذه المحكمة ضروري في مكافحة الإفلات من العقاب".

أما في ألمانيا، فقد صرح المستشار الألماني أولاف شولتس بأن ترامب أخطأ في فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية لأنها تهدد مؤسسة مهمة. وأضاف في

للوقوف متحدین من أجل العدالة وحقوق الإنسان الأساسية". كما أعربت الأمم المتحدة عن أسفها العميق لقرار دونالد ترامب بفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية، وطالبته بإلغاء هذا القرار. وقالت رافينا شمداساني، المتحدثة باسم مكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة: "نأسف بشدة لفرض العقوبات الفريدة على موظفي المحكمة التي أعلنت أمس الأول، ونطالب بإلغائها".

من جانبها، كتبت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، على منصة X رداً على قرار ترامب: "يجب أن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية من مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب عالمياً بحرية". وأكدت:

أدانت المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، في بيان شديد اللهجة، المرسوم التنفيذي الذي أصدره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لفرض عقوبات على مسؤولي المحكمة. وجاء في البيان: "تدين المحكمة الجنائية الدولية المرسوم التنفيذي الأمريكي الذي يسعى إلى فرض عقوبات على مسؤولي المحكمة والإضرار بعملها القضائي المستقل والمحايد".

وأكدت محكمة لاهاي أنها ستواصل مهمتها في تحقيق العدالة والأمل للملايين الضحايا الأبرياء من الجرائم حول العالم". وناشدت حلفاءها قائلة: "ندعو جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٢٥ دولة، والمجتمع المدني، وجميع دول العالم

تجمع انتخابي: "العقوبات أداة خاطئة. إنها تهدد المؤسسة التي من المفترض أن تضمن عدم قدرة المستبدين في هذا العالم على اضطهاد الشعوب وبدء الحروب، وهو أمر مهم للغاية".

من جهته وتعليقاً على قرار ترامب، صرح المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني، بأن بلاده تدعم استقلال المحكمة ولا تعزيم فرض عقوبات على مسؤوليها.

جدير بالذكر أنه وفي ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكري اعتقال بحق نتنياهو وغالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال حرب الإبادة التي ارتكبتها الكيان الصهيوني بحق الفلسطينيين بقطاع غزة على مدار ١٥ شهراً.